



منظمة العمل العربية

ورقة عمل حول

جهود منظمة العمل العربية فى الحماية الاجتماعية
مقدمة

للندوة القومية حول الإستراتيجية العربية للإعلام والإتصال
فى مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية وقضايا العمل
(القاهرة - جمهورية مصر العربية، 28 - 30 نوفمبر 2015)

إعداد
المستشار / حمدي أحمد
مدير إدارة الحماية الاجتماعية
منظمة

جهود منظمة العمل العربية في مجال الحماية الاجتماعية

أكد الميثاق العربي للعمل ودستور المنظمة على تنمية وصيانة الحقوق المرتبطة بالحماية الاجتماعية ، من منطلق ان الاهتمام بالتنمية البشرية وتطوير القوي العاملة لا بد ان يرتبط ارتباط مباشر بالحماية الاجتماعية وتوفير شروط وظروف عمل ملائمة لها في ظل مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية . فاهتمت منظمة العمل العربية بموضوع الحماية الاجتماعية باعتبارها من أهم دعائم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي حيث إن الحماية الاجتماعية تشكلها سياسات وبرامج تهدف إلى الحد من الفقر والبطالة عن طريق تعزيز كفاءة أسواق العمل مما يقلل من التعرض للمخاطر ويدعم القدرة على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والمرض والعجز.

- وهدف نشاط منظمة العمل العربية في قطاع الحماية الاجتماعية الي بناء وإنشاء أسس الحماية الاجتماعية الوطنية التي تقدم حزمة متكاملة من ضمانات الأمن الاجتماعي بهدف التخفيف من حدة الفقر ومن الهشاشة والإقصاء الاجتماعي ، بغية تحقيق هدف طويل الأمد هو تأمين تغطية شاملة

للأمن الاجتماعي. كما كثفت منظمة العمل العربية دعوتها الي الحكومات أيضاً من أجل تحقيق مستويات أعلى من الحماية تدريجياً ووفق المعايير الدولية مع التركيز على المعاشات التقاعدية إضافة إلى إعانات البطالة والأمومة ، مما يعمل على إصلاح سوق العمل العربي بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة لتلبية تطلعات الشعوب العربية حتي تأخذ المنطقة مكانها الطبيعي في الاقتصاد العالمي.

الحوار الاجتماعي :

- سعت منظمة العمل العربية ان تكون إطار للحوار الاجتماعي العربي بحكم تكوينها الثلاثي الفريد ، لتعمل على النهوض به من خلال معايير العمل وتأكيد مبدأ الثلاثية في كافة أنشطتها وهياكلها وتقديم الدعم الفني لمؤسسات الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني في الدول العربية ، حيث اعتمدت منظمة العمل العربية علي تكريس مبدأ الحوار الاجتماعي كوسيلة وأداة فعالة لحل المشكلات وتعزيز التماسك الاجتماعي (اعلان مباديء الحوار الاجتماعي بيروت 2011) ، وأن يشمل الحوار الاجتماعي جميع

أنواع المشاورات والتفاوض والاتفاقيات وتبادل المعلومات حول القضايا ذات المصالح المشتركة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودعت عبر برامجها المتعددة الي مأسسة الحوار الاجتماعي والتشاور وتضمن ذلك في التشريعات الوطنية في إطار من التوافق والمواءمة مع آليات الحوار والتفاوض التي نصت عليها معايير العمل العربية والدولية .

● وتبنت منظمة العمل العربية في سعيها ضرورة ابراز أهمية الحوار في دعم الحقوق الأساسية للعمال والإقرار بالحقوق والحريات النقابية وتعزيزها وإلغاء كافة أشكال التمييز والتهميش في العمل .

● وجاء في الأولوية اداء منظمة العمل العربية مبدأ تعزيز الحوار الاجتماعي الثنائي بين العمال وأصحاب الأعمال على مستوى / المنشأة / القطاع / الوطني في القطاع الخاص ، وبين الحكومة والعمال في القطاع العام واعتماد الحوار الثلاثي في القضايا الكبرى والقضايا التي يخفق الحوار الثنائي في إيجاد الحلول والاتفاق حولها ، وتهيئة المناخ المناسب لإنجاح الحوار الاجتماعي

والذي يعتبر من أهم مقوماته توفر المناخ الديمقراطي الذي تحترم فيه الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحريات العامة والنقابية .

● وعكفت منظمة العمل العربية علي أن يراعي الحوار الاجتماعي التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال خاصة المنافسة الشديدة الناتجة عن العولمة وحرية التجارة الدولية والتكيف مع الأزمات الاقتصادية وتوفير مقومات المناعة للمؤسسات الاقتصادية وإيجاد الآليات اللازمة لتطويرها والتفاعل مع المستجدات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية والدولية .

● و كذلك العمل علي أن يراعي الحوار الاجتماعي تعزيز دور نقابات العمال وخاصة :ضمان حرية واستقلالية التنظيم النقابي واحترام الحقوق الأساسية في العمل ومحاربة كل أشكال الاستغلال الاقتصادي أو التمييز في العمل وضمان الآليات الكفيلة بتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً .

● وتبني مبدأ ان مجالس ولجان الحوار الاجتماعي ثلاثية التمثيل فتح الحوار مع مجموعات أخرى لشمول قضايا معينة خارج إطار قضايا العمل مثل حماية

البيئة والمساعدات الاجتماعية وفتح الحوار مع المستويات الأعلى من المستوى الوطني لتشمل التجمعات الإقليمية والاتحادات العالمية .

الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية :

فقد أهتمت منظمة العمل العربية بموضوع الضمان الاجتماعي انطلاقاً من أهمية الضمان الاجتماعي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وإرساء أسس العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي ، باعتباره أن الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان ، ولهذا يجب مد مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل كل المواطنين والتوسع في المزايا والخدمات التي يقدمها حتى تشمل جميع فرع التأمينات مع على أهمية استثمار أموال الضمان الاجتماعي واستقلاليتها حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها ، وضرورة مشاركة الدولة إلى جانب أصحاب الأعمال والعمال في تمويل صناديق التأمينات الاجتماعية ، تعزيز الحوار الاجتماعي بين منظمات أصحاب الأعمال واتحادات نقابات العمال مع الحكومات من أجل مد مظلة الحماية الاجتماعية وزيادة فروع التأمينات المطبقة وتحقيق استقلالية إدارة مؤسسات الضمان الاجتماعي وتفعيل المشاركة الثلاثية في إدارتها.

وفي مجال التأمينات الاجتماعية :

- والتزاماً بذلك قامت المنظمة بإصدار عدد من اتفاقيات العمل العربية بشأن التأمينات الاجتماعية منها :الإتفاقية العربية رقم (3) لعام 1971 بشأن المستويات الأدنى للتأمينات الاجتماعية ،و الإتفاقية العربية رقم (14) لعام 1981 بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الأقطار العربية ، كما أصدرت المنظمة عام 1996 الأستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية، استجابة لتوصيات الندوة العربية للتأمينات الاجتماعية التي عقدت بشكل دوري منتظم مرة كل عامين على مدار ثلاثين سنة، و تطور عمل الندوة ومرت بعدة مراحل لتأسيسها فبعد ان تحولت إلى لجنة تنسيقية عام 2002 ، ثم جاء مؤتمر البحرين عام 2010 الذي اقر انشاء الجمعية العربية للضمان الاجتماعي حيث ما لبث ان أسست الجمعية العربية للضمان الاجتماعي والتي افتتح المقر الرئيسي لها في بيروت -بتاريخ 16 ايار 2014. بهدف التنسيق بين مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول العربية ونقل التجارب الناجحة فيما بينها . و يعتبر إنشاء الجمعية

العربية للضمان الاجتماعي ، وهو حلم تحقق بعد ربع قرن من أول توصية صدرت عن ندوات التأمينات الاجتماعية عام 1988 ، وهو تتويج لجهود الندوات الدورية التي جمعت مؤسسات وصناديق الضمان الاجتماعي مرورا باجتماعات المائدة المستديرة ثم اللجنة التنسيقية بين مؤسسات الضمان الاجتماعي والمؤتمر العربي الأول للضمان الاجتماعي الذي عقد في شرم الشيخ نهاية عام 2009 .

● وقيام الجمعية تكون آمال ورغبات مؤسسات الضمان الاجتماعي قد تحققت في هذا المجال ولاقت منا كل تجاوب ومباركة وتم تعزيزها بقرار مؤتمر العمل العربي في دورته السابعة والثلاثين (المنامة ، مارس / آذار 2010) .

● حيث يجسد قيام الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ومساعدتها في حمل أمانة المسؤولية والقدرة على تعميق التعاون والتنسيق بين مختلف مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول العربية ، ما يحقق الأهداف النبيلة والسامية التي وجدت من أجلها هذه المؤسسات ، وكذلك النظر بعيون ثابتة لاستقراء آفاق مستقبل نظم الضمان الاجتماعي في بلادنا العربية مما قد يمكن الجمعية من

تحديد الخط والمسار لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها لتفعيل الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية بغية توفير الحياة الكريمة للمواطن العربي والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها أفضل هدية يقدمها جيل الحاضر لجيل المستقبل من أبنائنا ، حيث بتوافرها نضمن السلم الاجتماعي وتعزيز وحدة الأوطان ، والتماثل والتقارب الذي يساعد في الوصول للتكامل الاقتصادي العربي ، خاصة أن صناديق الضمان الاجتماعي تمثل أكبر وعاء مالي في أى دولة من الدول ، يمكنها من المساهمة بفعالية في توجيه السياسات الاقتصادية والتنموية للدولة .

- أولت منظمة العمل العربية لقضية الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الاقتصادي الغير منظم اهتماما كبيرا نظراً لتضخم حجم القطاع الاقتصادي غير المنظم ودوره في إيجاد فرص العمل ومواجهة تحدى البطالة، وتقديراً لأهمية هذا القطاع وضرورة السعي لإدماجه في الاقتصاد المنظم، فإن الواجب الوطني والإنساني يحتم توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للعاملين فيه حتى يتحقق هذا الهدف.

● لذلك أصدرت المنظمة معايير تفصيلية في شكل توصية ، التوصية العربية رقم

9 لعام 2014 بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم

للاسترشاد بها ، وتحقيقا لما تنص عليه المادة الأولى من الميثاق العربي للعمل على

أن هدف الدول العربية رفع مستوى القوى العاملة فيها، ومن هنا جاء

النشاط المكثف للمنظمة بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع

الاقتصادي غير المنظم " حيث تسرى المبادئ والأحكام الواردة في هذه

التوصية على الوحدات والأشخاص العاملين في القطاع الاقتصادي غير المنظم

ممن لا يخضعون لتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية النافذة .

وتكاد لا تخلو اتفاقية من اتفاقيات العمل العربية إلا ولها آثارها وانعكاساتها

على التأمينات الاجتماعية من صحة وسلامة مهنية وإصابات عمل وأمراض

مهنية إلى جانب عمل المرأة والعمل في القطاع الزراعي والعمل في القطاع غير

المنظم ، والذين بدورهم وفي حالة شمولهم بالضمان الاجتماعي سيشكلون رافدا

قويا لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي .

كما تم إصدار موسوعة التأمينات الاجتماعية في الدول العربية لتحقيق

الغاية من تبادل الخبرات والتجارب والتقارب والتماثل بين التشريعات الاجتماعية ، كما أصدرت المنظمة الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية ... وكلها عوامل مهمة ساعدت على قيام الجمعية العربية للضمان الاجتماعي .

الحريات النقابية :

- أكدت منظمة العمل العربية دعمها المتواصل لتنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية وفقاً لما نصت عليه المواثيق العربية والدولية للعمل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، وهو ما تجسد من خلال الحضور المتوازي في كل أنشطة منظمة العمل العربية للتمثيل الثلاثي من اطراف الانتاج الثلاثة شركاء الحوار الاجتماعي (اعلان بيروت بشأن الحقوق والحريات النقابية 2012) .

- ودعت إلى توحيد الرؤى والجهود ومشاركة الجميع لتحقيق مصالح العمال والحركة العمالية العربية بما لها من دور ريادي في هذه المرحلة المهمة التي تعيشها المنطقة من خلال تماسكها في مرحلة أضحت خلالها السلطات التنفيذية والتشريعية أكثر استعداداً للتعامل مع أطراف الإنتاج الثلاث ، نحو

دعم وتعزيز دور الحركات العمالية العربية لتحقيق الأهداف المشتركة والتغلب على التحديات التي تواجهها خاصة في مجال توفير فرص العمل اللائق بالشباب ومحاربة البطالة التي تزداد حدتها وخطرها على المجتمعات العربية والأمن القومي ومستقبل الأجيال القادمة ، وهنا جاء دور المنظمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية وتعزيز الحوار الاجتماعي وصولاً الى تحقيق العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي ، خاصة وإن التحديات الراهنة تستوجب الانفتاح ومد يد التعاون من المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة من خلال التعاون مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ودعم وتعزيز الحركة النقابية العربية.

- فقد دعمت منظمة العمل العربية عبر تاريخها الحركة العمالية استناداً إلى نظام عملها ، وفي إطار المبادئ التي نص عليها - الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية والديساتير والقوانين الوطنية والاتفاقيات والمواثيق الدولية والعربية ، بشأن الحقوق والحريات النقابية والمبادئ التي استقرت ، نتيجة التطور التاريخي للحركة العمالية العربية والدولية والتي تؤكد على أن النمو

الاقتصادي والاجتماعي المتوازن يتطلب وجود نقابات قوية ومستقلة تستطيع المشاركة في عملية التنمية لأن هدفها الأساسي تنمية الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للعمال الذين يشكلون أوسع وأكبر شرائح المجتمع .

- وتحقيقاً لذلك دعت المنظمة عبر مسيرتها الطويلة الى ضرورة احترام الحقوق الأساسية للإنسان خاصة في مجال العمل وفي مقدمتها الحقوق والحريات النقابية ، وأنه لا يمكن أن تنمو حركة نقابية حرة ومستقلة إلاّ حيث يتم احترام الحقوق العامة والأساسية للإنسان ، ولا يمكن أن تنشأ حركة نقابية موحدة حرة ومستقلة وديمقراطية إلاّ في ظل نظام حكم يضمن الحقوق الأساسية وأن تكون النقابات قادرة على ممارسة نشاطها في مناخ من الحرية كي تكون مساهمتها مفيدة ومصدر ثقة في المجتمع .

● وساعدت منظمة العمل العربية في تأكيد دعمها للحريات النقابية والعمل النقابي من خلال العديد من الأنشطة والفاعليات واستمرار التدريب للقواعد العمالية والقيادات النقابية لإعداد المفاوض النقابي الجيد القادر على الحوار والتفاوض الواعي.

● لقد نص الميثاق الدولي للعمل ودستور منظمة العمل الدولية وكذلك الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية على احترام مبادئ الحريات والحقوق النقابية ، وبما أن الدول العربية جميعها أعضاء في منظمتي العمل الدولية والعربية ومصادقة على ميثاق ودستور كل منهما ، فهي ملزمة بالوفاء بما يحمته التصديق والعضوية في منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية خاصة في مجال الحريات والحقوق النقابية ، فقد شجعت المنظمة ولازالت نحو انشاء كيانات نقابية وبصفة خاصة في الدول التي لم تنشأ بها من قبل.

● وعملت منظمة العمل العربية بدأب علي تحديد الدعوة للدول العربية للتصديق على الاتفاقيتين العربيتين رقم (8) بشأن الحقوق والحريات

النقابية ورقم (11) بشأن المفاوضة الجماعية وتأكيد دور منظمات العمال وأصحاب الأعمال في الإطلاع على تقاريرها الدورية التي ترسل إلى لجنة الخبراء القانونيين ، بشأن التحقق من مدى الوفاء بالتزامات هذه الدول تجاه معايير العمل العربية خاصة في مجال الحقوق والحريات النقابية.

● كما تبنت منظمة العمل العربية مجموعة من الأنشطة والجهود من أجل تنمية وصيانة حقوق العمال في التنظيم لرعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم وتمثيلهم في المؤتمرات والأنشطة العمالية الوطنية والقومية والدولية ، بشأن تنمية وتعزيز حقوق العمال في التنظيم وفقا لمعايير العمل العربية ، ودعمها للمنظمات النقابية في الدول العربية الأكثر احتياجا والمطالبة بزيادة هذا الدعم لتمكين ممثلي العمال في هذه الدول من المشاركة في أنشطة وبرامج منظمة العمل العربية

● ودعت منظمة العمل العربية كافة الأطراف لمواصلة نشاطها الترويجي لحث الدول العربية على التصديق على اتفاقيات الحقوق الأساسية في العمل واتفاقيات تسهيل تنقل الأيدي العاملة العربية بين بلدان الوطن العربي الكبير

مع التأكيد على أن وحدة الحركة العمالية وقوتها ، تصان بمقدار ما تتمتع به من الحرية والديمقراطية ، وهما سياجها القوي من الانقسام والضعف والخلافات الداخلية وأية تدخلات خارجية في شؤونها ، مع تقدير الأسلوب الهادئ والهادف والبناء وثماره في دعم وتنمية الحقوق والحريات النقابية في الدول العربية مع التأكيد على أهمية دعم وتعزيز علاقات التعاون بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية لتعزيز الحقوق والحريات النقابية والنهوض بالحوار الاجتماعي في إطار من الالتزام التام بوضع المصالح العليا للأمم العربية في مقدمة اعتبارات هذا التعاون .

مجال شؤون عمل المرأة :

- في إطار اهتمام منظمة العمل العربية بقضايا التنمية الشاملة وانطلاقاً من أن التنمية تتركز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية دون تمييز بين النساء والرجال جاء اهتمام المنظمة بالمرأة العربية العاملة وبدورها في تنمية المجتمع بحيث يصبح جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، حيث أن تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية

الإقتصادية والإجتماعية، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز
ضدهن .

- وجاء نشاط منظمة العمل العربية واضحا ومتميزا لدعم قضايا المرأة العربية
العاملة وبصفة خاصة من خلال الأداء المتميز للجنة شؤون عمل المرأة
العربية بتشكيلها الثلاثي الثري فضلا عن مجموعة منتقاة من ذوات الخبرة في
مجالات عمل المرأة العربية .

حيث تسعى لجنة شؤون عمل المرأة العربية الي :

1) تنمية عمل المرأة وحمايتها من أجل تدعيم مشاركتها في الأنشطة

الاقتصادية والاجتماعية

2) دعم مساهمة المرأة العاملة العربية في التنمية وخاصة في ظل التحولات

الاقتصادية.

3) العمل على توفير المزيد من الحماية الاجتماعية لعمل المرأة العربية .

● وتمثل نشاط وجهود منظمة العمل العربية في دعم المرأة العربية العاملة من

خلال العديد من الجهود والأنشطة والفاعليات سعت من خلالها المنظمة الي

دراسة وضع المرأة والوقوف على المعوقات التي تعرقل مشاركة المرأة في

مجالات التنمية، ومناقشة الإستراتيجيات الوطنية اللازمة لحماية حقوق المرأة

وضمن مشاركتها الفاعلة في مجالات التنمية ، بإضافة الى رفع مستوى الوعي

في المجتمع بأهمية المرأة ، ومراعاة النوع الاجتماعي في عملية التنمية والاهتمام

بتمكين المرأة، وإتاحة فرص متكافئة للمرأة مع الفرص المتاحة للرجل، ودعم

قدراتها وإتاحة الفرص الاقتصادية والسياسية لها.

- مع الدعوة الي تفعيل دور صناديق التمويل العربية في دعم برامج ومؤسسات التمويل الموجهة إلى المرأة، وإعادة التدريب للسيدات العاملات في القطاعات الاقتصادية المختلفة في الوطن العربي .
- والدعوة الي رفع نسبة تمثيل المرأة في الوفود التجارية من خلال الغرف التجارية والصناعية، وفي مجالس إدارات المؤسسات العامة التي تعنى بالاستثمار، وفي الشركات المساهمة العامة التي تملك الحكومة نسبة منها.
- وتبني انشاء صندوق تشغيل المرأة الريفية (تمر) ، ودعم مشروع محو الأمية القانونية بحقوق المرأة بشكل خاص ومحو الأمية الأبجدية والمعرفية بين النساء بشكل عام بالتركيز علي قضايا عمل المرأة العربية .
- كذلك استمرت مساعي المنظمة من أجل تحقيقها سبل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة فهي في قلب كل الجهود لتطوير التشريعات بحكم المساواة بين المرأة والرجل في كافة الحقوق ، ويضاف إلى ذلك جهود خاصة بالمرأة لتتجاوز كل العقبات والمعوقات والتراكمات العائدة للعادات والتقاليد

والقيم الاجتماعية السلبية ، وزيادة مساهمة وحجم الأنشطة والبرامج الموجهة للمرأة وقضاياها في مختلف قطاعات العمل والإنتاج .

● كما حدث تطور في الاهتمام بقضايا المرأة العاملة ضمن نشاط منظمة

العمل العربية ضمن استراتيجيات واليات وأنشطة منظمة العمل العربية حيث تم تكثيف أنشطة لجنة المرأة فيما يرتبط بقضايا وتشغيل المرأة العاملة وتوفير سبل الحماية الاجتماعية المناسبة لها في مسارات التمكين الاقتصادي المختلفة والآليات التي تساعد في ذلك سواء اليات قانونية أو ثقافية أو اعلامية أو اقتصادية ومنها مشاركة وعقد منظمة العمل العربية للعديد من الأنشطة والفاعليات التي تتسق مع هذا التوجه .

مجال عمل الأطفال

● اهتمت الاتفاقية العربية رقم 18 لعام 1996 بشأن عمالة الأحداث ،

بقضية عمالة الأحداث والأحكام القانونية لها ، ومن هنا اهتمت منظمة

العمل العربية بتشجيع البحوث والدراسات خاصة الميدانية منها والمتعلقة برصد مجالات عمل الأطفال في الدول العربية وشروط وظروف عملهم لتكون بمتناول جميع المؤسسات والهيئات المعنية بمتابعة هذه القضية خاصة صانعي القرار في الوطن العربي مع الدعوة الي العمل على تطوير المناهج الدراسية ونظم التعليم القائمة في الدول العربية لتطوير مخرجاتها والتأكد من موائمتها مع متطلبات سوق العمل في الدول العربية كوسيلة لاستعادة فناعة جمهور العرب بالجدوى الاقتصادية للتعليم ، بالإضافة الي الدعوة لتفعيل نظم التأمين ضد البطالة والإعانات العائلية القائمة في إطار نظم الضمان الاجتماعي في الدول العربية بهدف توفير مصدر دخل مناسب للعائلات الفقيرة وحتى تمثل أحد آليات القضاء على الحاجة الاقتصادي لعمل الأطفال من خلال :

- تطوير الجهاز الرقابي الخاص بتفتيش العمل ودعمه بشرياً ومادياً، وتوفير كافة الوسائل اللازمة لتمكينه من مراقبة تطبيق التشريعات الوطنية الهادفة إلى مكافحة عمل الأطفال.

- العمل على تشجيع قيام الجمعيات الأهلية ذات الاهتمام برعاية الطفولة ودعمها مادياً ومعنوياً للمساهمة في نشر الوعي لدى أسر الأطفال العاملين وتنفيذ برامج التدخل اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة السلبية.

- دعوة أجهزة الإعلام بكافة وسائله للعمل على توعية الرأي العام خاصة من خلال البرامج الموجهة للأسرة والطفل بالمخاطر الجسدية والنفسية والصحية المرتبة على انخراط الأطفال في سوق العمل وانعكاساتها على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

● **وعقدت المنظمة العديد من الأنشطة التي من شأنها تطوير وتحديث**

التشريعات والأنظمة التي تهدف الى الحد من عمل الاطفال وحماية من

تجربهم ظروف الحياة على العمل، من الاستغلال الاقتصادي والآثار الضارة

على تكوينهم الذهني والنفسي والجسدي انسجاما مع معايير العمل العربية

والدولية والدعوة الي انشاء المؤسسات والمجالس التي تعنى بالطفل وتعزيز

وتطوير القائم منها لرسم السياسات ، ومتابعة التنفيذ لتحقيق أهداف

الاستراتيجية العربية للحد من عمل الاطفال والسياسات الوطنية بهذا الشأن

والوفاء بالالتزامات الناشئة عن التصديق على اتفاقيات العمل العربية والدولية ونشر الوعي القانوني بحقوق الطفل في التعليم والحد من عمل الأطفال وإدخال ذلك في المناهج الدراسية ووسائل الاعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الدعوة الي :

- بناء استراتيجيات وطنية للحد من عمل الأطفال، قائمة على الحوار الاجتماعي ومشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الى جانب الحكومة بالتعاون مع المنظمات القومية والدولية ذات الاختصاص.
- تطوير وتعزيز قواعد البيانات والمعلومات الخاصة بعمل الاطفال وتحديثها بشكل دوري لخصر أعدادهم وأماكن عملهم وشروط وظروف العمل وتوفير الرعاية والحماية التشريعية والاجتماعية التي تضمن العمل اللائق بأعمارهم.

- إصدار الاستراتيجية العربية للحد من عمل الأطفال التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته (38) (القاهرة، 15-22 مايو / آيار 2011

(والتي تم تكلف مكتب العمل العربي بالتعاون والتنسيق مع أطراف الإنتاج في الدول العربية لتحقيق أهداف الاستراتيجية .

مجال الأشخاص ذوي الإعاقة :

● بذلت منظمة العمل العربية جهودا كبيرة في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة استنادا لما نصت عليه وثائقها ومضمون العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة والموائمة مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودراسة التأهيل والعمل للأشخاص ذوي الإعاقة والتعرف على جهود الدول في تحقيق هذا الهدف .

● حيث أرسى معايير العمل التي تهدف إلى النهوض بتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية وتطويرها لذوي الإعاقة من أجل تأكيد حق هذه الفئة في العمل باعتبار العمل وسيلة للحصول على لقمة العيش الكريم خاصة وان قضايا تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة تواجه العديد من المعوقات ، منها تركيز استيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة في الوظائف الخدمية في القطاع الحكومي ومؤسسات الدولة ، إلى

جانب ظهور بعض السلبيات فى تطبيق نظام الكوتة الذى تفرضه قوانين بعض الدول لتشغيل نسب معينة من هذه الفئة . بالإضافة إلى عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن استيعاب هذه الفئة حتى المؤهلين منهم ، وذلك لأسباب اقتصادية فى المقام الأول ، وتخوف وأصحاب العمل من خوض تجربة استخدام الأشخاص ذوى الإعاقة فى المشاريع الإنتاجية خشية تعرضهم لإصابات العمل والمسئولية القانونية تجاه تلك الحوادث .

- ومن هنا قدمت منظمة العمل العربية جهودا كبيرة فى مجال الدعوة الى الارتقاء بالوعى المجتمعى حول الأشخاص ذوى الإعاقة وإيجاد البيئة المناسبة التى تعمل على إدماجهم فى سوق العمل والعمل على تحفيز أصحاب الأعمال لتشغيل هؤلاء الأشخاص فى أعمال تناسب قدرتهم الصحية والبدنية ، بالإضافة إلى أهمية التعرف على واقع مراكز التأهيل المهنى والصحى فى الدول العربية لضمان تحقيق إندماج الأشخاص ذوى الإعاقة فى المجتمع والحصول على فرص عمل مناسبة دون تمييز .

- أن اهتمام منظمة العمل العربية بهذه الشريحة الواسعة من المواطنين العرب تمثل في عدة اتجاهات منها إصدار المنظمة لاتفاقية العمل العربية رقم (17) لعام 1993 بشأن تأهيل وتشغيل المعاقين ، التي حددت أنواع الإعاقة والتزامات الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص في تأهيل المعوقين وتدريبهم ليكونوا قادرين على ممارسة العمل الملائم لهم ، والعمل على إدماجهم في المجتمع للقضاء على كل مظاهر العزل والتهميش والنص على ذلك في تشريعات العمل الوطنية ، وحرصت المنظمة على عقد الندوات القومية للتعريف بحق الإنسان المعوق في الحياة الكريمة والعمل اللائق وحقه في التعليم والتدريب المهني والتأهيل المناسب وحقه في الرعاية الطبية والحماية الاجتماعية ، ولتعزيز مآسرة آليات العمل من أجل رعاية هذه الفئة على الصعيدين الوطني والقومي وإيجاد التنسيق والترابط بين كافة الجهات المعنية برعاية هذه الشريحة من المجتمع ، وأصبحت مناقشة قضايا هذه الفئة أحد الموضوعات الرئيسية التي تشملها خطط عمل المنظمة سنويا .

● كما أصدرت المنظمة عام 2009 دراسة مقارنة حول رعاية المعوقين في معايير العمل والتشريعات في الدول العربية ، الغرض منها عقد مقارنة صريحة وشفافة بين أحكام الاتفاقية العربية رقم (17) وتشريعات العمل الوطنية في البلدان العربية والأنظمة الخاصة التي تعنى بحقوق ورعاية المعوقين

● كما برز توجه فريد من نوعه في العناية بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال سعي منظمة العمل العربية لتفعيل شراكتها مع الهيئات والمنظمات العربية العاملة في مجالات اهتمامها الرسمية منها والمدنية ومنها المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة ببيروت وضرورة التعاون والتنسيق من اجل ادماج قضايا النساء ذوات الإعاقة ضمن الحركة النسائية العربية ، وتعدد جهود المنظمة في مجال حماية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة تشريعياً من خلال معايير العمل ، واعلامياً من خلال الندوات الفنية والأنشطة التي تعقدها منظمة العمل العربية واعتبار قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من ضمن محاورها الأساسية سواء في مجال

تفتيش العمل أو الحماية والتأمينات الاجتماعية أو التعاونيات ودورها في توفير العمل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة أو في مجال الصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل .

في مجال التعاونيات :

● في إطار اهتمام منظمة العمل العربية لتعزيز دور التعاونيات باعتبارها أحد روافد التنمية الشاملة" إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً" نظرا لما تتميز به التعاونيات عن أنماط الإستثمار المختلفة كونها لا تسعى لتحقيق عائد مادي فقط لأعضائها بل لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية متوازنة لدعم وتشجيع إقامة تعاونيات هادفة لنشر وتعزيز أشكال التضامن الإجتماعي والإقتصادي وتفعيل دورها في مجالات التشغيل من خلال تنوع أنشطتها وبوجه خاص توفير الإقراض التضامني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإسداء النصح للباحثين الشبان.

● من هذه المنطلقات ودعماً لدورالتعاونيات على تنمية القدرات المادية للمجتمعات الأكثر إحتياجاً وتعزيزإسهامها في تطوير وتعميق الروابط

الإنسانية بين أفراد المجتمع وتقوية قيم التعاون وتحقيق السلم الإجتماعى،
عقدت منظمة العمل العربية العديد من الأنشطة حول " دور التعاونيات فى
تعزيز فرص التنمية الشاملة" تهدف إلى تعزيز دور القطاع التعاونى كأحد
روافد التنمية الشاملة وإبراز دور التعاونيات فى تعزيز المسئولية الإجتماعية
وتقوية ودعم الإتحادات القطرية ودفعها لتكوين هياكل تعاونية وتشكيل
إتحادات وطنية ووضع إستراتيجية عربية لتفعيل الدور التنموى للتعاونيات
إقتصاديا وإجتماعيا، وإلى إقرار معايير عربية موحدة تتضمن تطوير المعايير
التي تحكم التعاونيات وكذلك الإستفادة أيضا من التجارب الناجحة
للتعاونيات عالمياً وعربياً .

ومنذ نشأتها اهتمت منظمة العمل العربية بتنمية الحركة التعاونية العربية من
خلال تنظيم الندوات والدورات التدريبية فى مجال التعاونيات . بالإضافة لتقديم
تقرير المدير العام ————— حول " التعاونيات والتنمية امام فى مؤتمر العمل العربى
للعام 1995.

● ودعت منظمة العمل العربية كافة الأطراف المعنية لتحديث التشريعات

التعاونية وتطويرها لتعزيز دور الحركة التعاونية، وتأكيد النهج الديمقراطي في تكوينها وممارستها ودفع دماء جديدة في شرايينها واتساع حجمها ومساحة عملها لتفعيل دورها في التنمية الشاملة ودعوة الدول العربية لإقامة المعاهد العربية للتعاونيات للتدريب والتثقيف التعاوني لتعزيز دور التعاونيات ورفعها بالكفاءات والكوادر القيادية الناجحة مع التركيز علي أهمية الربط بين دعم التعاونيات والعقد العربي للتشغيل وبرامج الحد من البطالة، باعتبار التعاونيات تخلق فرص عمل جديدة وتدعم مشاريع تشغيل الشباب والصناعات الصغرى ومتناهية الصغر ودعوة الدول العربية لتقديم المزيد من الدعم للتعاونيات وتوثيق التعاون والتنسيق مع الاتحاد التعاوني العربي لتحقيق الأهداف المشتركة في مجال التعاونيات بمختلف أنواعها وكذلك دعوة النقابات العمالية والمهنية لإعطاء المزيد من الاهتمام والأولوية في الأهداف لدعم التعاونيات والنظم التعاونية في كافة المجالات.

- وتعمل المنظمة على وضع إستراتيجية عربية للتعاونيات ، لتفعيل الدور التنموي للتعاونيات إقتصاديا وإجتماعيا، وإقرار معايير عربية موحدة

تتضمن تطوير المعايير التي تحكم التعاونيات وكذلك الاستفادة أيضا من التجارب الناجحة للتعاونيات عالمياً وعربياً .

السلامة والصحة المهنية :

- أن قضايا السلامة والصحة المهنية تعد من أكثر الاهتمامات الحالية لمنظمة العمل العربية من منطلق أن إتاحة فرص العمل يرافقها دائماً إيجاد وتوفير مستلزمات الأمن والسلامة والصحة المهنية في كافة مواقع العمل، ويتأتى ذلك من خلال العمل الجاد لتقليل الحوادث المهنية، يعكس التوجه الواضح لمنظمة العمل العربية بالدعوة للاهتمام بالصحة والسلامة المهنية والارتقاء بالعاملين وبيئة العمل، في الوفاء بما أقره إعلان سيول أو فيما تضمنته اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم (155) لعام 1981 ورقم (187) لعام 2006 واتفاقية العمل العربية رقم (7) لعام 1977.

- وقد كان هناك حضوراً ومشاركة لافتة لمنظمة العمل العربية في سؤل للعام 2011 حينما وقع مدير عام منظمة العمل العربية علي اتفاقية سؤل

مع نحو 50 شخصية عالمية تجسيدا لالتزام المنظمة واهتمامها بمبدأ السلامة والصحة المهنية في كافة برامجها المعنية بقضايا العمل والعمال .

- حيث تولد اهتمام منظمة العمل العربية بقضايا السلامة والصحة المهنية من حقيقة انه بسبب حوادث السلامة والصحة المهنية تفقد البلاد العربية سنوياً قرابة اكثر من 4% من الناتج المحلي أي ما يزيد عن 70 مليار دولار سنوياً، حيث أن واقع الصحة والسلامة المهنية متفاوت بين دولة وأخرى، حيث تعاني بعض الدول من ثغرات في التشريع أو في آليات الصحة والسلامة المهنية وأدائها، وافتقار إلى أحكام شاملة ومفصلة عن الصحة والسلامة المهنية في التشريعات المحلية غياب السياسات والبرامج الوطنية حولها وضعف أنفاذ الأنظمة المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية إلى واقع ملموس، إضافة إلى النقص في البيانات الشاملة والدقيقة المتعلقة بالحوادث والأمراض المهنية، وعدم إشراك الهيئات الاستشارية الثلاثية الخاصة بالصحة والسلامة المهنية.

وقد سعت المنظمة الي : تأمين منتديات وندوات قطرية وقومية لتبادل المعرفة والخبرات والتجارب بهدف الارتقاء بالسلامة والصحة المهنية وتقوية وبناء شبكات الربط، والتحالفات، ووضع أسس وقواعد التعاون لتعزيز العلاقات بين كافة المهتمين وتأمين منبر لتطوير المعرفة، والأفكار الإستراتيجية، والعملية التي يمكن تفعيلها لمناقشة قضايا هامة ذات صلة بالصحة والسلامة المهنية، وأهمها: المقاربات الشاملة، والاستباقية والوقائية للسلامة والصحة في العمل ومقاربة منظومات خاصة بالسلامة والصحة المهنية والحوار الاجتماعي، والشراكة والابتكار في مجال الصحة والسلامة المهنية والتحديات الجديدة في عالم العمل والاقتصاد العالمي المتغير.

- وأكدت المنظمة في سعيها الدؤوب في مجال السلامة والصحة المهنية علي ان تعزيز مستويات عالية من السلامة والصحة في العمل هو مسؤولية وزراء العمل والمجتمع ككل، وأن بناء ثقافة سلامة وصحة وقائية وطنية مستدامة وتعزيزها ينبغي ضمانه من خلال منظومة من الحقوق والمسؤوليات والمهام المحددة، علي خلفية وأهداف إعلان سول من خلال

تحديث موسوعة الصحة والسلامة المهنية والترويج لها و الممارسات الجيدة في مجال الصحة والسلامة المهنية التي يجب جمعها ونشرها وجمع المعلومات لبيانات الممارسات الجيدة العالمية.

- وكانت المنظمة من المشاركين ضمن إعلان اسطنبول الخاص بوزراء العمل من أجل الثقافة الوقائية في تركيا عام 2011 والذي جاء اعترافاً بالأهمية التاريخية لإعلان سيؤول (2008) ، في مجال السلامة والصحة في العمل والذي اعتمد من قبل قمة السلامة والصحة المهنية في 29 حزيران / يونيو على هامش المؤتمر الثامن عشر للسلامة والصحة في العمل ، وذلك من اجل تعزيز مستويات عالية من السلامة والصحة في العمل و إعطاء الأولوية للصحة والسلامة المهنية في الأجنادات الوطنية وعن طريق بناء ثقافة سلامة وصحة وقائية وطنية مستدامة وتعزيزها ينبغي ضمانه من خلال منظومة محددة من الحقوق والمسؤوليات والمهام ،حيث تمنح الأولوية القصوى لمبدأ الوقاية وحيث تكون الحكومات ،وأصحاب

الأعمال والعمال مشاركين بفاعلية في ضمان بيئة عمل آمنة وصحية على جميع المستويات.

- فقد شاركت منظمة العمل العربية في المؤتمر التاسع عشر للصحة والسلامة في العمل والذي عقد في الجمهورية التركية /اسطنبول، باستضافة كريمة من وزارة العمل والضمان الاجتماعي في الجمهورية التركية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، خلال الفترة 11-15 / 9 / 2011 ، ، تحت شعار " بناء ثقافة وقاية عالمية من أجل مستقبل صحي وآمن " ، وبمشاركة كبار المختصين في مجال الصحة والسلامة المهنية وممثلي أصحاب العمل والعمال وممثلي الضمان الاجتماعي وواضعي السياسات والإداريين، وتعتبر هذه المشاركة، الثانية لمنظمة العمل العربية في هذا المؤتمر العالمي الهام الذي ينعقد دورياً كل ثلاثة أعوام ، بعد مشاركتها الفاعلة في أعمال المؤتمر العالمي الثامن عشر حول (السلامة والصحة

في العمل) الذي عقد في جمهورية كوريا الجنوبية / سيؤول ()
29 / 6 - 2 / 7 / 2008).

- وقد قامت منظمة العمل العربية بتنظيم العديد من الأنشطة لترسيخ أهداف منظمة العمل العربية الأساسي في حماية حياة العمال وصحتهم، وتأكيداً على مسؤوليتها في تحسين ظروف وشروط العمل والنهوض بمستوى الصحة والسلامة المهنية على المستوى العربي، وحرصاً منها على المتابعة والتشاركية بين أطراف الإنتاج الثلاثة ومناقشة التحديات التي تواجه الدول العربية في بناء ثقافة الوقاية" في مجال تعزيز ثقافة الوقاية انسجاماً مع إعلان سيؤول، والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العربي الثالث للصحة والسلامة المهنية، ومناقشة التحديات التي تعترض بناء ثقافة الوقاية الوطنية، واقتراح الحلول والآليات المناسبة لتجاوز هذه التحديات.